مجلة دراسات إنسانية واجتماعية / جامعة وهران02/ المجلد 13 ع 02.
ISNN : 2253-0592 EISSN : 2588-199X / Prefix: 10.46315

مقاربة سوسيولوجية لمفهوم السلطة

A sociological Approach to the Concept of Authority (Power)

كلثوم براني Berani Keltoum beranikeltoum@hotmail.fr	علم الاجتماع	جامعة وهران .2 محمد بن أحمد / الجزائر
DOI : 10.46315/1714-013-002-012		ORCID: /

الإرسال: 2024/02/13 **القبول**: 2024/05/03 **النشر**: 2024/06/16

**

ملخص:

لمفهوم السلطة، عدّة مرجعيات فكرية، ترتبط بمختلف التحوّلات التي يتحرك عبرها النسق العام خارج المجتمع وبداخله، وحيث تُجادل شرعية السلطة، من خلال اتجاهات متباينة في أطروحاتها، بالرغم من أنها تهدف، إلى غاية سياسية مشتركة، تصبو إلى المنافسة على المراكز الاستراتيجية في صنع القرار. وربما ذلك أي هذه المرجعيات المتباينة، هي ما قد يصنع أهم العوامل الفاعلة في لا توازن المجتمعات السياسي، وبالتالي هي ما يؤسس لتفسير مفهوم السلطة في علاقتها بمختلف المتغيرات الثقافية، من خلال قراءات سوسيولوجية.

لا تبتعد الرؤية السوسيولوجية لمفهوم السلطة عن القراءة الاستقرائية، لواقع المجتمع البشري في زمانه ومكانه، فهي امتداد للقراءة الأنثروبولوجية، وتكملة نظرية لا زمنية بين القراءتين، وأن التعاريف التي تتبناها الرؤية السوسيولوجية، في مقاربتنا هذه، هي في أغلب مرجعياتها الفكرية، ذات مصادر حديثة، (رواد الفكر الحديث)، تطرح بعدًا إشكاليا لمفهوم السلطة، بدلا من تعريف جامع شامل.

كلمات مفتاحية: السلطة، القوة، السياسي، الأيديولوجية، النظام .

Abstract:

The concept of authority, power, has several intellectual references, linked to the various transformations through which the general system moves outside and within society, and where the legitimacy of authority is debated, through different directions in its theses, even though it aims for a common political goal, aspiring to compete for strategic positions in Decision making. Perhaps this, i.e. these disparate references, is what may create the most important active factors in the political imbalance of societies, and thus is what establishes the interpretation of the concept of power in its relationship to various cultural variables, through sociological readings.

The sociological vision of the concept of power does not deviate from the inductive reading of the reality of human society in its time and place. It is an extension of the anthropological reading, and a non-chronological theoretical complement between the two readings. The definitions that the sociological vision adopts, in our approach, are, in most of its intellectual references, the same. Modern sources (pioneers of modern thought) present a problematic dimension to the concept of authority, rather than a comprehensive, comprehensive definition.

Keywords : authority, power, politics, ideology, system,

**

مقدمة

السلطة ظاهرة موضوعية، ولكن، لا تحكمها الأرقام الدقيقة والنِسب الثابتة، لأن موضوعيتها مهدّدة دائما بالمد الذاتي، يجعل منها أي السلطة، منتوج اجتماعي/سياسي، يحتكم إلى القدرة على صنع الأعراف وبناء العلاقات الاجتماعية، التي تجعلها تختلف وتتباين، وقد تتباعد عبر الزمن والمكان، فتؤول بالتالي، إلى أسطورة ملازمة للنوع الاجتماعي، تكشف جوانبها الواقعية، القراءات السوسيولوجية من خلال المناهج الكيفية للعلم الحديث، وما يرتكز عليه من تقنيات تحقيق المعادلة العلمية، في تفسير إشكالية السلطة عامة.

فالمجتمع الحديث، كغيره من المجتمعات السابقة له، في حاجة لاختراع القواعد، التي لا تولد إلا من رحم المعتقدات الجماعية، بقوة جبرية مكرهة، لا يستطيع العلم إعادة إنتاجها، لأن هذا الأخير يتجاهل القداسة ويجادل في الشرعية، وهدفه إزالة الغموض والالتباس، وتلك هي الصفات التي لا تكتمل طبيعة السلطة السياسية بدونها، ولا تكتمل تعاريفها، إلا باحتواء هذه الصفات، حتى خارج البعد الميتافيزيقي واللاهوتي لمفهوم السلطة، لأن هناك أصلا اجتماعيا لنشأتها، تشترك فيه كل المجتمعات الانسانية، وهو الحاجة إلى النظام لحفظ النوع، وما تختلف فيه، هو الأسلوب والوسائل الإيديولوجية، وبالتالي الأحكام، التي تتبناها السلطة في قيامها، كما في طريقة هيمنتها.

وبين ما تشترك فيه وتختلف فيه السلطة، تقع المقاربات السوسيولوجية، لتفسير هذا المفهوم وضمن سياق العملية التاريخية المتطورة، محدّدة بحركة الاقتصاد السياسي، وما نجم عنها من أنماط تنظيمية، كان لها الأثر المباشر والمستمر، على كافة الأطروحات النظرية، المتزعمة فك لغز السلطة عامة والسلطة السياسية خاصة.

1. السلطة كضرورة استراتيجية

تبدأ القراءة السوسيولوجية لمفهوم السلطة، بتجريدها كلفظ، يعود على السلوك المؤشر لوجود علاقات القوة المتعددة، داخل الفضاء الاجتماعي، يقول ميشال فوكو M. Foucault " إن تحليل مفهوم السلطة لا ينبغي أن ينطلق من التسليم بسيادة الدولة، أو شكل القانون أو الوحدة الشاملة لهيمنة معينة، فهذه ليست بالأحرى سوى الأشكال، التي تنتهي إليها السلطة... فالسلطة تعني قبل كل شيء، علاقات القوة.." (M. Foucault، 1994) فالسلطة يضيف فوكو M. Foucault " هي الاستراتيجية، التي تنشط فيها مختلف القوى، بفعل الصراعات والمواجهات المستمرة، وأين تظهر وتتبلور مؤسسات الدولة وصناعة القانون.

يقترح هنا فوكو M. Foucault، طرحا جنيالوجيا(généalogique) لمفهوم السلطة، يقوم على رفض تصور السلطة، كرأس للهرم الاجتماعي، ويتبنى فكرة السلطة المحيطة، التي تأتي من كل جهة، والتي ينبغي العثور عليها، من خلال حركية علاقات القوى، الغير المتكافئة، التي تتولد باستمرار، يقول

فوكو " السلطة حاضرة في كل مكان ليس لأن لها القدرة على احتواء كل شيء، واخضاعه لهيمنتها، ولكن لأنه يعاد إنتاجها في كل لحظة، وفي كل علاقة، من نقطة إلى أخرى." (M. Foucault، 1994) فلا تكون السلطة حسب تأويله مؤسسة أو هيئة، ولا قوة خُوّلت للبعض، ولكنها، الاسم الذي نعيره لوضعية استراتيجية، معقدة في مجتمع ما.

من ثم كان لفوكو، أن يقدم عددا من المقترحات، حول مفهوم السلطة كالتالي:

1). تُمَارَس السلطة انطلاقا من عدة نقاط، وفي إطار علاقات متحركة غير متكافئة وليست شيئا يكتسب أو ينتزع ويقتسم، ولا هي شيء يحتكر ولا نَدَعُه يفلت منا.

2). لا تخرج السلطة، عن نطاق العلاقات الاقتصادية والمعرفية.

3). تأتي السلطة، من الأسفل (القاعدة) وهذا ما يعني إقصاء المعارضة الثنائية، مسيطِر ومسيطَر عليه، ولا حتى شاملة من علاقات السلطة نفسها، التي تبدو أفقية.

4). لا تصدر علاقات السلطة، عن ذات فردية فاعلة، وإنما يرتبط وجودها، بمجموعة من الأهداف وتتحكم في امتلاكها عدة شروط متغيرة.

5). أينما توجد السلطة، توجد المقاومة، فهي نتاج لصراع مستمر ولا ينتهي.

لا ينفرد فوكو بهذا التصور، بل يصرّ ميشال كروزييه **(Michel Crozier)** أيضا، على أن السلطة، هي علاقة وليست خاصية الفاعلين. فالسلطة بالنسبة له " هي علاقة متبادلة غير متوازنة، هي علاقة قوة يستفيد منها طرف أكثر من الطرف الثاني، ولكن دون أن يضعف طرف مقابل الطرف الثاني." **(E. Friedberg & .M. Crozier، 1977)**[1] وفي مؤلفه السلطة والنظام Pouvoir et Organisation، كان كروزييه، قد توصل إلى تحديد مفهوم السلطة، من خلال مظاهر النظام، الذي لا يتم بدون سلطة، وكل سلطة تفترض النظام، أي ليس هناك سلطة، بدون مضمون مرجعي، لا يسيّر إلا بها كواقع، فتكون السلطة هي علاقة تفاوضية بين طرفين، يؤثر إحداهما على الآخر، وبهذا المعنى، يرى كروزييه، أنها سلطة عادلة، متبادلة ومعكوسة ومن خلال " الفاعل والنظام " L'acteur et le système، يعطي كروزييه تعريفا عاما لمفهوم السلطة فيقول: " هي قدرة بعض الأفراد أو الجماعات، على توجيه أفراد أو جماعات أخرى **(E. Friedberg & .M. Crozier، 1977)** "ولا تظهر السلطة، إلا بفعل العلاقة بين الفاعلين وفي أطار تحقيق هدف مشترك، ولا تتطور إلا من خلال التبادل، بين الأفراد ضمن هذه العلاقة. فالسلطة إذن هي علاقة تبادل وتفاوض، كما يذهب أصحاب التحليل الاستراتيجي إلى تحديد طبيعتها.

و يعبّر بيار بورديو Pierre Bourdieu عن هذه التبادلات المحيطة، ببنية العالم الاجتماعي، مؤشرا إلى تشابك العوامل السوسيو/اقتصادية والسياسية والثقافية والحضارية، مؤسسا بذلك، لأفق عقلاني يستند إلى تقسيم هذا العلم، إلى مجموعة من الحقول، تنتج نظاما متماسكا، متداخلا، وفي علاقة جدلية مع مفهوم السلطة، التي ربطها بورديو " بالرمز " " يقول بورديو في حوار له مع مجلة الفكر العربي المعاصر: " لا تكون السلطة، متمركزة في مكان ما، وإنما هي عبارة، عن نظام من العلاقات المتشابكة، ولا تفهم آليات الهيمنة والسيطرة، إلا إذا أخذت كل بنية العالم الاجتماعي بعين الاعتبار.(**الفكر العربي المعاصر 1985**) يقول إذن بورديو بالسلطة الرمزية، وهي بمثابة نظام معقد، ذو بعد ثوري، يتخذ له أشكال داخل الحقل الاجتماعي المتعدد والمتباين، ذلك ما يشرحه بورديو موضحا " السلطة الرمزية هي سلطة لا مرئية، ولا يمكن أن تمارس إلا بتواطئ أولئك الذين يأْبَون الاعتراف بأنهم يخضعون لها، بل ويمارسونها..

بتفسيره هذا، يربط بورديو مفهوم السلطة بمفردات للتحليل، لا تبتعد في أهميتها ومضمونها عن تلك التي يتناولها، كل من ميشال فوكو ومشال كروزييه، فقط يستبدل العلاقات المتبادلة في نشأة السلطة المحيطة، بمفهوم النسق والعالم الاجتماعي والحقل، كمجالات تخفي نوع من السلطة وعلاقات هيمنة، تمارس فعلها العميق، وتسعى لإنتاج وفرض الآليات والمعايير، بطريقة بنائية نسقية، تحتجب وراء المألوف والتقليد والقانون. فيجعل بورديو من الحقل " **Le champ** " أكثر من مفردة أو مفهوم، بل تقنية يرتكز عليها في بنية أنواع السلطة، التي تولّدها جدلية العلاقات النسقية. فالحقل هو:**(Bourdieu, 2001)**

1). مجموعة من العلاقات الموضوعية (السيطرة، التبعية) قائمة بين جملة من الأوضاع، يحتلها الفاعلون أو المؤسسات، يسعون إلى بلوغ الأرباح الخاصة، كشرط أساسي لدخول اللعبة وامتلاك السلطة.

2). يرتبط الحقل بمفهوم الرأسمال، بأبعاده الثقافية والاقتصادية، كقوة لها سلطة رمزية قادرة على السيطرة، داخل فضاء اللّعب في الحقل المقصود، وفي إطار ديناميكية، مولدة للنزاعات، التي تتخذ شكل صراع سياسي، اجتماعي، فكري، ديني، ثقافي حضاري...الخ بين القوة الفاعلة.

3). يتحول الحقل إلى مجال للصراع والنزاع، من أجل فرض مبدأ الشرعية، على الوضع القائم والمسيطر واحتفاظه، بأسلوب إعادة الانتاج المشروع لديه، وقد يتجسد هذا الصراع في المواجهات العملية والمسلحة بالحروب والمواجهات، بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية، أو مواجهات رمزية كالصراعات الفكرية.

يحرص بورديو، على ربط التحليل لديه، باستراتيجية كونية، تشمل معاني الهيمنة والعنف والسيطرة، كما لو أنها علاقات موضوعية، تعبّر عنها اللغة الاجتماعية كلغة رسمية، تتضح من

خلال منظومة القيم والمعايير والعادات، كرأسمال رمزي يرسم الحدود الفاصلة، بين الأفراد والطبقات، ويشرعن السلطة بالمقدس، الذي تُنتجه هذه العلاقات الموضوعية.

2. السلطة كأيديولوجية

تأتي تصورات التحليل الاستراتيجي للسلطة، مناقضة ومتمردة على نظرية العقد والسيادة والحق، وكذلك للتصور الماركسي، الذي بنظر إلى السلطة كملكية في يد جهاز أو طبقة، ولا تفرض نفسها سياسيا، إلا عندما تسيطر هذه الطبقة، على أخرى، فتظهر السلطة على أنها قدرة طبقة اجتماعية على تحقيق مصالحها الموضوعية الخاصة.

وتكون العلاقات الطبقية القائمة على الصراع في كل المستويات هي علاقات السلطة وتكون هذه الأخيرة، ممارسة لشرعية مدعمة بالقوة الاقتصادية والسياسية والايديولوجية، تملكها الطبقة المسيطرة، فتمارس سلطتها باسم القانون داخل جهاز الدولة الذي يرتبط بالتالي بهيمنة الطبقة السياسية الحاكمة **(L.Althusser، 1970، صفحة 6)**.

وعليه نستخلص تعريف الماركسية للسلطة كالتالي:

1). ترتبط السلطة بالمصلحة السياسية

2). تُختزل السلطة داخل أجهزة الدولة ومؤسساتها، فالدولة هي السلطة.

3). لا توجد السلطة خارج العلاقات الاجتماعية الطبقية.

4). السلطة هي ملكية بيد طبقة دون الأخرى.

تجاوزت الفلسفة الماركسية حول السلطة الطرح النظري، نحو مشروع للتغيير الاجتماعي والسياسي، وكحركة تحريرية تجاه الأوضاع الانسانية، التي عرفتها فترات التوتر الممتدة في أوروبا، والعديد ممن البلاد الأخرى، فأرادت فرض نموذج للسلطة، والممارسة السياسية انطلاقا من مفهوم الطبقية والمادية التاريخية، فجاء تعريفها للسلطة كاصطلاح مرتبطا بالعامل المادي (الاقتصاد) المحدد للسلوك السياسي، وتظل هي الجهاز ، الذي بواسطته يتم النظام وتحقيق الإيديولوجية المرجوة، وهذا ما عبّر عنه إنجلز عندما استعان بمبدأ النظام لتبرير ضرورة وجود السلطة، ردا على اللاسلطاويين في مشروع تحقيق الثورة الاجتماعية، التي نوُدي بها أنذاك، فهو يقول فيما استنتجناه من مقاله حول السلطة، (ترجمة وإعداد رقمي :**وجدي حمدي، 2004** ما يلي:

1). انتقال الاقتصاد الاجتماعي، من أعمال معزولة، إلى أعمال مشتركة، تتطلب التنظيم، ولن يتحقق هذا الأخير، بدون وجود سلطة، تخضع مشيئة الفرد الواحد، إلى قواعد النظام الجماعية.

2). إن الرغبة في إلغاء السلطة الصناعية المشتركة الثقيلة، هو إلغاء الصناعة نفسها والرجوع نحو الوراء.

3). من السخيف، اعتبار السلطة، شرّ مطلق، وأن مبدأ الاستقلالية الفردية، خير مطلق، إنما السلطة والاستقلالية، شيئان نسبيان، حيث يختلف مجالها، باختلاف مراحل تطور المجتمع.

و لأن المجتمع، يتطور نحو النموذج الاشتراكي في المشروع الماركسي، فإن السلطة تعرّف بأنها الادارة، التي تحتكرها الطبقة المسيطرة (البروليتارية)، وفرض دكتاتورية الدولة الاشتراكية للقضاء على الطبقية (الوصول إلى تحقيق المجتمع اللاطبقي) وإزالة الدولة أي وبالتعبير الماركسي، يجب أن تستحوذ الطبقة البروليتارية، على سلطة الدولة لتحطيم جهاز الدولة البورجوازية القائمة، وتعويضه كمرحلة أولى، بجهاز مختلف بروليتاري، ثم القضاء على سلطة جهاز الدولة في مرحلة لاحقه .

يأخذ هذا التصور، قاعدته عن خطاب تجريدي، تأملي حول جهاز الدولة، فلم يعطي المعنى الدقيق لمفهوم السلطة والعناصر، التي تسيّرها، وربما ذلك ما أراد لويس ألتيسر.Althusser معالجته بأن اعتبر السلطة، كنسق مركب هو أكثر تعقيد، يتضمن بالإضافة إلى المؤسسات الردعية، كالشرطة والجيش والإدارة والمحاكم والسجون، والتي تنشط كلّها للدفاع عن النظام السياسي والاستقلال الطبيعي، يتضمن هذا النسق أيضا، أجهزة التعليم والاعلام والدين والتربية والقانون والثقافة، كأجهزة إيديولوجية تنشط كلّها، لإعادة إنتاج العلاقات المهنية، وتبقى السلطة محورا للصراع الطبقي يقول ألتسير: " كل صراع طبقي، يدور حول جهاز الدولة إي حول امتلاك والمحافظة على السلطة."**(L.Althusse .1970)**

3. السلطة كنظام سياسي

و من خلال البنى النظامية دائما، يؤسس دفيد إستون D. Easton لمفهوم السلطة مختزلا إياها في مضمون النظام السياسي، الذي يعرّفه كمجموعة من التفاعلات، المرتبطة بنمط محدد داخل المجتمع، ترتبط بما أسماه، بعملية التخصيص السلطوي، فيقول " بالبنية السياسية التي تتميّز عن البيئة الاجتماعية بعلاقتها بعملية صنع القرارات فافترض نوعين من البنى السياسية أو النظامية **(D. Easton، 1974)**:[1]

1). البنى التحتية ومنها الرسمية، وهي الهياكل الدستورية، المرتبطة مباشرة بجهاز الحكومة والبنى الغير الرسمية، وهي عمليات الاتصال والتجمعات النموذجية في المجتمع، كالتجمعات الدينية أو الحزبية..الخ

2). البنى الفوقية (العليا)، وهي النظام الشامل، الحامل لمعنى المجتمع، المؤلف من بنى اقتصادية وثقافية وأخرى اجتماعية.

.

يجعل دافيد أستون من النظام السياسي، معنى شاملا لمفهوم السلطة، التي لا يراها من منظور البنى النظامية، حكرا على جهاز الحكومة، كما هي الرؤية الماركسية، في إطار هذه البنى دائما، وإنما هي عملية تخصيص، تجعل من القرارات، تُصنع على مستوى المجتمع بمؤسساته المختلفة الرسمية والغير الرسمية، (التحتية والفوقية)، أي ضمن الدولة، أكثر مما هي ضمن الحكومة أو الطبقة الحاكمة، من منظور ماركسي.

و كذلك نجد كل من هارولد لاسويل H. Lasswell وفليب برود F. Braud في إطار النظرية التفاعلية يعالجان السلطة السياسية كحقيقة محيطة على مستوى مؤسسات تسيير المجتمع فعندما عرّف لاسويل النظام السياسي بأنه من يحصل على ماذا ومتى وكيف فإنه يخاطب بذلك مجموعة الضوابط المرتبطة بالسلطة والنفوذ، ويكون بصدد عملية إثارة البعد الوظيفي للسلطة كأداة تعكسها عملية تأثير السلطة، يقول لاسويل: " هي شكل فن ممارسة التأثير في البرامج السياسية... لغة السلطة، هي لغة القرارات هي لغة السياسي." **(Lasswell Harold، 1952)**

و يقترح فليب برود في نفس السياق التفاعلي لمفهوم السلطة، **(Philipe Braud، 2000)** أن:

1). تكون السلطة مفهوم مرادف للحكم.

2). تكون السلطة عبارة جوهرية وأفضل من ذلك، تكون هي رأس المال بالمعنى الاقتصادي

3). تشير كلمة سلطة إلى العلاقة بين عدّة أفراد.

إن مثل هذا الطرح النظري، في تفسير السلطة السياسية، يعكس رؤية متداخلة فيما بين النظام السياسي والسلطة والحكم، مؤكدا بذلك صعوبة، تقديم تفسيرا اصطلاحيا لمفهوم السلطة، بدون اعتبار تلك المتغيرات، الفاعلة في ترسيخ القوة والنفوذ، كعاملين مؤسسين لطرح السلطة، سواء كان ذلك في تفسيرها الانثروبولوجي أو السوسيولوجي. فاعتبار النظام السياسي شبكة من التفاعلات والعلاقات والأدوار ، التي ترتبط بظاهرة السلطة، ومن يمارسها وكيف يمارسها، تظهر ضمنيا عملية تفاعل القوى المختلفة في المجتمع، يعبّر عنها الفكر بأساليب متباينة، ولكنها متقاربة، ليس فقط في تحديد مفهوم السلطة السياسية في حد ذاتها، وإنما أيضا، في تحديد العلاقة بين هذه الأخيرة بالمرجعيات الثقافية والمعرفية.

هذا ما قد انعكس أيضا، على الفكر العربي، الذي يقدم مساهماته النظرية في تحليل النظام السياسي، فنجد ثروت بدوي، يعتبر النظام السياسي " مجموعة من القواعد والأجهزة المتنافسة والمترابطة فيما بينها، وبين نظام الحكم ووسائل ممارسة السلطة وأهدافها وطبيعتها، ومركز الفرد منها." ويعرّفها عبد الله حوجو " بأنها مجموعة من الأنماط المتواجدة والمتداخلة، المتعلقة بصنع القرار، الذي يترجم أهداف ومنازعات المجتمع، من خلال الجسم العقائدي، الذي أعطى صفة الشرعية للقوة السياسية " **(بدوي،، 1975)**

نلاحظ أن كلا التعريفين، صيغا بنوع من التداخل، بين مفردات التعريف بالسلطة والتعريف بالنظام السياسي عامة، كالقواعد والأنماط، المنافسة والنزاع والعقائد والشرعية، تظهر في إطار هذا الطرح التفاعلي، من عوامل النظام السياسي، وغالبا ما يؤخذ مدلوله من فكرة توسع السلطة واتساع القوى، التي تبني الجماعة، عبّر عنها ابراهيم درويش بمكونات النظام مدرجا إياها في " إطارين **(درويش، 1968):**

1. الاطار الذاتي للنظام أي محيطه الداخلي.
2. الاطار الخارجي للنظام أي محيطه كما نما وعاش فيه.

4. السلطة كنظام تفاعلي ووظيفي

هذا وكان قد ارتبط تعريف السلطة السياسية، بمفهوم المحيط والفضاء الاجتماعي، لدى المفكر الامريكي تالكوت بارسونز T. Parsons عندما حدّد مكانة السلطة، داخل النظام الاجتماعي، معرّفا إياها، انطلاقا من الدور الذي تؤديه داخل هذا النظام، وبين الأفراد، فتكون السلطة " هي القدرة على تعبئة مصادر المجتمع، بهدف تحقيق الالتزامات المشتركة، فهي الوسيلة للسيطرة على العوامل، التي تفعّل العملية الاجتماعية، كما لمّح إلى ذلك أيضا جبريال ألموند G. Almond وهو يعرّف النظام السياسي " كنظام التفاعلات، الذي يقوم بوظائف التوحيد والتكيّف، في جميع المجتمعات المستقلة، على الصعيد الداخلي والخارجي، باستخدام القهر المادي والتهديد، سواء كان شرعيا أو استبداديا"(**Houari Addi. 1990) فالسلطة**، هي إحدى مستويات النظام السياسي، مجسدة في عملية صنع القرار، عبر المؤسسات الرسمية، التي تؤسس بنية النظام القانوني، والمؤسسات الغير الرسمية المحيطة، وكذلك القوى الخارجية.

كيفما كانت الرؤية الفكرية في تسيير السلطة السياسية، فإنها تعتمد في مضمونها، على مرجعية تاريخية، تفرض نفسها كأسلوب منهجي، يؤصل مفهوم السلطة من خلال التجربة الاجتماعية التي جسدتها ولا تزال، المراكز والأدوار، فلا يكاد يخلو أي تعريف أو نظرية حول السلطة السياسية، من الإشارة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلى الضرورة الموضوعية لتواجدها، انطلاقا من تلك الوظيفة الاجتماعية، التي تؤديها لخدمة التماسك الاجتماعي، ذلك الذي يجعل منه برتراند راسل B. Rasel محور العلاقة بين السلطة والفرد، داخل المجتمع البشري، مفترضا " أن اتساع وحدة الأفراد، تطلبت الحاجة إلى جهاز، يُوصل إلى القرارات الاجتماعية، وتطور هذا الجهاز في مراحل، إلى أن أصبح ما يستطيع الانسان العصري، أن يعرّفه بالحكومة، وحالما تقوم هناك، تكون لبعض الناس سلطة أكثر من الآخرين ... **(راسل،، 1961)** قد تكون هذه رؤية ذات بعد أنثروبولوجي، ولكنها تحمل أيضا، ذلك البعد التاريخي الذي تستند إليه المقاربة السوسيولوجية، عند العديد من المفكرين، اعتمدوا في تعريفاتهم للسلطة السياسية، على القراءة التاريخية، وتجربة الأفراد صانعوها، فقدموا أشكالا مختلفة لصورة السلطة، يلخصها وليام لابيار J.W. Lapierre في ثلاثة أنواع: **(J.W. Lapierre 1969)**

1. سلطة اجتماعية مباشرة: وهي سلطة القبائل والعشائر في رأي بعض المفكرين، تفرض نفسها على الجماعة، دون أن يتولاها أحدا منهم، أي ما من أحد يأمر ولكن يطيعون. ويقوم هذا النوع من السلطة، على العادات والتقاليد، مما يجعلها غير رسمية من وجهة نظر العقد الاجتماعي.

2. السلطة المجسدة : يجسدها شخص أو عدة أشخاص، فُوضوا من طرف الآخرين لممارسة الحكم والعقاب والاصلاح، ويتمتعون بالحق في استخدام القوة اللازمة، لفرض أوامرهم وتنفيذ الأحكام. ويتجلى هذا النوع من السلطة في فترات تاريخية متعدّدة من حياة البشر السياسية.

3. السلطة المؤسسة : وهي سلطة القوانين التي تكفل احترامها، بعد أن يتحوّل ما هو سلطة الفرد أو المجموعة، إلى سلطة شخص معنوي.

تحمل كل هذه الأنواع وأشكال السلطة، المضمون الوظيفي لها " فلا تتواجد كضرورة إلا من أجل المبدأ الاجتماعي، والسعي للحفاظ عليه، لذلك ينتهي لابيار إلى تعريف السلطة "بأنها الوظيفة الاجتماعية، التي تقوم على سن القوانين وحفظها وتطبيقها، ومعاقبة من يخالفها وهي التي تعمل على تغييرها وتطويرها، كلما دعت الحاجة. إنها الوظيفة، التي لا غنى عنها لوجود الجماعة ذاتها، لاستمرارها ولمتابعة نشاطها.

إن المبدأ المنهجي، في تفكيك مفهوم السلطة، وتجريده من المرجعية الاحتكارية وارتباطه بالمحيط والفضاء الاجتماعي العام، أو العالم الاجتماعي، قد أعاد النظر في القاعدة العلمية لتفسير السلطة، التي تحوّلت إلى مؤسسة قانونية، تسترجع من خلالها السلطة، مكانتها الاجتماعية، ومبدأ تواجدها، المنبثق عن العلاقات الانسانية، بين الأفراد وبين الجماعات ليتسع مفهوم السلطة والسلطة السياسية، نحو المحيط الخارجي، متجلية من خلال مصطلح القدرة، الحامل للقوة كعامل، بات محوريا في بناء نظرية السلطة، وتجسيد الفعل الارادي المتغير الثابت في تعريفها، يقول رمون آرون " السلطة هي القدرة على فعل التدبير، ويتخذ له هذا المفهوم (القدرة) بعده الحقيقي، عند ممارسة الأفراد سلطتهم على الآخرين"

فالقوة أو القدرة، وما تجرّه من تبعية وهيمنة وسيادة، من الفرضيات الاصطلاحية لمعالجة مفهوم السلطة السياسية، ليس في إطارها الطبقي داخل الجماعة فقط، بل أيضا في إطارها الواسع، وامتدادها بين الجماعات، لأن القوة والقدرة اليوم ودائما، لا تقاس إلا في إطار استعراض عضلاتها، على المستوى الخارجي وانتقالها، من مستوى الفرد، إلى مستوى الشخص المعنوي أو جهاز الحكم، ثم إلى مستوى القوة والهيمنة العالمية، ولا نضن أن أي صراع سياسي أو اشتباك حول السلطة، قد يكون في مأمن من تحديات هذه القوة، التي يجعل منها رمون آرون **(R. Aron)** قاعدة مفهومتيه صلبة، لتحليل الالتزامات التاريخية، بين الجماعات والأمم إذ يقول " قدرة الفرد أو قوته، هي إمكانية القيام بالفعل، وقبل ذلك التأثير في سلوك أو مشاعر الآخرين، وأعني بالقدرة على المستوى العالمي امكانية فرض الوحدة السياسية إرادتها على الوحدات السياسية الأخرى، وباختصار فإن القدرة السياسية ليست مطلقة وإنما هي علاقة إنسانية " **(R. Aron، 1962)** . ولا تبنى العلاقات الانسانية، إلا على التفاوتات الاجتماعية، المبرّرة بصياغة القناعات الايديولوجية، وإعادة إنتاجها داخل المجتمع، وبين المجتمعات الأخرى، قناعات تبنيها جملة، من الخصائص السياسية والاقتصادية والدينية، متداخلة فيما بينها، تعطي السلطة السياسية، على اختلاف أشكالها وبالتالي تعارضها، صفة الالتباس والقداسة، لتجيب عن مبدأ الشرعية في مقابل الاكراه، الذي تمارسه على الأشخاص والهيئات...

الخلاصة

ينتهي التفسير العملي للسلطة، إلى اختزانها ضمن مجالات، تُعبّر عن المحيط الداخلي والخارجي للمجتمع المحلي والمجتمع العالمي، بأن صيغ مفهوم السلطة، ودائما من خلال مرجعياتها الاجتماعية والسياسية، إلى سلطات ثلاثة، تحتوي كل سلطة على إرث تاريخي، ومنظومة إدارية فكرية، تسعى إلى خلق نوع من التوازن، في ذات الوقت، الذي تعبّر فيه عن منطق الصراع المحرّك لعملية التواصل الزمني، والاستمرارية الاجتماعية. فتتخذ لها أشكالا متطورة حديثة، بابتكارها لجهاز الدولة ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية، كل منها يعبّر عن لا مركزية السلطة السياسية أو احتكارها، في يد شخص أو هيئة معينة، وعدم تموقعها، في قمة الهرم الاجتماعي.

إلا أن طبيعة السلطة والسلطة السياسية، كما عبّرت عنها معظم المقاربات الأنثروبولوجية والسوسيولوجية، قد ترسّخ الإيديولوجية الاصلاحية، ولكنها تنتهي بالفشل في الفصل بين هذه السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتظل السلطة السياسية إشكالا يتبنى جدلا لا نظرية.

**

المراجع

1. برتراند راسل، 1961، السلطة والفرد، ترجمة شاهر الحمود، بيروت ، دار الطليعة
2. ثروت بدوي، 1975، النظام السياسي، القاهرة، دار النهضة العربية،
3. حوار مع بورديو، 1985، مركز الانماء القومي، العدد 37 ديسمبر
4. فريدريك إنجلز، ترجمة وجدي حمدي ، (2004)، حول السلطة، ، إعداد رقمي،

1. D. Easton, (1974) Le système politique, traduction Pierre Racheron, Ed : A. Colin, Paris
2. Houari Addi, 1990, L'Etat et pouvoir, approche méthodologique et sociologique, OPU, Algérie
3. J.W. Lapierre,(1969)Le pouvoir politique, « Le pouvoir social immédiat, le pouvoir social individualisé, le pouvoir social institutionnalisé » « loi des trois états » France
4. M. Foucault,(1994), La volonté de savoir, Gallimard
5. M. Crozier (1964), , Pouvoir et Organisation, Archives Européennes de Sociologie Vol 5 n° 1
6. M. Crozier. & E. Friedberg, (1977) L'acteur et le système, Éditions, Paris, Seuil
7. L.Althusse, (1970), Idéologie et appareils idéologiques d'État. (Notes pour une recherche)".
8. Lasswell Harold D) 1952)(L' « Analyse du contenu » et le langage de la politique. In: Revue française de science politique, 2e année, n°3,
9. Pierre Bourdieu, (2001), Langage et pouvoir symbolique, Ed : point Paris, Seuil, Lasswell Harold D. 1952, L' « Analyse du contenu » et le langage de la politique. In: Revue française de science politique, 2e année, n°3,
10. Philipe Braud, 2000, Sociologie politique, Paris LGD
11. R. Aron, (1962), Paix et guerre entre les nations, Paris, dans Persée, http://www.persée.fr